قضايا الأرض

قضايا تسوية الأراضي في الضفة الغربية

تصوير اياس ابو رحمة - ميديا كلينك

نشرة دورية كانون الأول 2022، العدد 5

"الحق في التخطيط والأرض في المنطقة ج، الضفة الغربية فلسطين (2019 – 2023)"

يتم تنفيذ هذا المشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالشراكة مع هيئة تسوية الأراضي والمياه وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

خلفية عن هيئة تسوية الأراضي والمياه

تم تأسيس هيئة تسوية الأراضي والمياه في آذار 2016 لتسريع عمليات تسوية الأراضي ودعم خارطة الطريق لإصلاح قطاع الأراضي التي أقرها مجلس الوزراء الفلسطيني في عام 2017. تسوية الأراضي والمياه هي عملية تسوية حقوق الملكية والقضايا المتعلقة بالأرض والمياه وفقاً لقانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة 1952. تتمتع هيئة تسوية الأراضي والمياه بالاستقلالية المالية والإدارية التي تمكنها من تحقيق أهدافها، والتي صيغت بموجب القانون رقم (7) لعام 2016 بهدف تسجيل وتوثيق وحل جميع القضايا والمطالبات المتعلقة بأي حق أو منفعة في الأرض والمياه في فلسطين.

©الموئل (2022): شعار حملة التوعية حول الحقوق في الاراضي، هيئة تسوية الاراضي والمياه، رام الله

مقابلة مع الأستاذة منى بعيرات، مديرة وحدة نظم المعلومات الجغرافية في هيئة تسوية الأراضي والمياه

ما هو دور وحدة نظم المعلومات الجغرافية؟

تم إنشاء هيئة تسوية الأراضي والمياه في العام 2016، وعلى الفور تم إنشاء وحدة نظم المعلومات الجغرافية نظراً لأهميتها في عملية تسوية الأراضي. تضمن هذه الوحدة الدقة ومراجعة أكثر موثوقية للأحواض التي يتم مسحها. في أواخر عام 2016، بدأت الوحدة بفريق صغير طامح للتطور، وقد دعمت الوحدة تسوية ما يقارب 1.37 مليون دونم في الضفة الغربية، مما أدى إلى زيادة نسبة الأراضي التي تم تسويتها إلى حوالي 60 في المائة.

©الموئل (2022): الأستاذة منى بعيرات، مديرة وحدة نظم المعلومات الجغرافية، هيئة تسوية الاراضي والمياه، رام الله

برنامج الموئل
نحو مستقبل حضري أفضل

طبعت هذه النشرة على ورق مدور

ما هي أهم إنجازات وحدة نظم المعلومات الجغرافية منذ إنشائها؟

منذ البداية، ركزت الوحدة على إنشاء قاعدة بيانات رقمية لجميع أنحاء الضفة الغربية، وتعزيز دقة الأحواض التي يتم إدخالها في قاعدة البيانات، وتصحيح أي أخطاء قبل الإعلان عن الأحواض في التجمعات المستهدفة. والنتيجة أن الإعلان عن الأحواض يتسارع وأصبحت المخرجات أكثر دقة من أي وقت مضى. كما أنشأت الوحدة نظام أرشفة مركزي إلكتروني للضفة الغربية بأكملها، وهو يحتوي على جميع الوثائق الفنية والقانونية التي تساهم في عملية تسوية الأراضي. يعد هذا الأرشيف أمراً بالغ الأهمية لأنه يسمح بالوصول إلى أي ملف وقضية تسوية للأراضي في اي وقت في حالة وجود مشاكل تحتاج إلى حل أو قضايا يتعين مراجعتها. علاوة على ذلك، في عام 2018، تم أيضاً تدشين "تسويتي" وهي بوابة أرشيفية إلكترونية مفتوحة للجمهور مجاناً – ويتم استخدامها للإعلان عن أوامر تسوية جديدة ورسم خريطة مرئية لأوامر التسوية الجارية. إنها أداة قيّمة للفلسطينيين، لا سيما أولئك الذين يعيشون في الشتات، حيث يمكنهم استخدامها لتتبع متى وما إذا كانت تسوية الأراضي قد بدأت في المناطق التي لهم فيها حق في الحصول على الأرض و/أو الموارد المائية. وبناءً على ذلك، دعم موئل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الهيئة من خلال تطوير قاعدة بيانات جديدة على الإنترنت، مجانية ومفتوحة للجمهور والتي توفر الوصول إلى البيانات المتعلقة بأعمال تسوية الأراضي (مكتملة ، وجارية ، ومخطط لها)، مصنفة حسب المحافظة، التجمع، سنة إنهاء التسوية والملكية مصنفة حسب النوع الإجتماعي. هذه المنصة مفيدة أيضاً لموظفي و مآمير هيئة تسوية الأراضي والمياه.

ما هي خطط تطوير وحدة نظم المعلومات الجغرافية؟

وحدة نظم المعلومات الجغرافية في طور تطوير برنامج بغرض رقمنة جميع الإجراءات الفنية والقانونية لتسوية الأراضي، ويحظى نظام معلومات إدارة تسوية الأراضي بدعم من البنك الدولي. يربط البرنامج جميع الإجراءات الفنية والقانونية حيث سيتم الآن ربط مطالبات تسوية الأراضي جغرافياً، وخلالها يرتبط الحوض وجدول الحقوق بشكل مكاني، وسيتم تحديثها بشكل دوري. سيتم ربط البرنامج بنظام "تسويتي"، والذي سيتم تعديله ليعكس المعلومات الجديدة. سيتم أيضاً ربط البرنامج بأنظمة سلطة الأراضي الفلسطينية، حيث سيتم تلقائياً تحميل جميع المعلومات المدققة والمعتمدة على خوادم سلطة الأراضي. ونهدف الى ربط البرنامج بخوادم المؤسسات الحكومية الأخرى، مثل المحاكم ووزارة المالية وغيرها.

ما هو الدعم الذي قدمه مشروع "الحق في التخطيط والأرض في المنطقة ج، الضفة الغربية، فلسطين (2019-2023)" إلى وحدة نظم المعلومات الجغرافية؟

©الموئل (2022): تجهيز دائرة نظم المعلومات الجغرافي، هيئة تسوية الاراضي والمياه، رام الله

قدم المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي والذي ينفذه موئل الأمم المتحدة بالشراكة مع الهيئة دعماً كبيراً لتطوير إدارة نظم المعلومات الجغرافية. أولاً، فيما يتعلق بتعزيز مستوى ونوع البيانات التي يتم جمعها، من خلال استخدام نموذج ملكية الحيازة الاجتماعية، الذي يجمع بيانات مهمة تعزز مفهوم استمرارية الحقوق في الأراضي (من الملكية الرسمية إلى الملكية غير الرسمية، بما في ذلك حقوق الاستخدام)، والتي سيتم دمجها في نظام معلومات إدارة تسوية الأراضي لتوليد البيانات التي تدعم تشكيل السياسة وصنع القرار. ولا يقتصر هذا النموذج على جمع المعلومات المتعلقة بملكية الأراضي الرسمية وغير الرسمية فقط، ولكن أيضاً استخدام الأراضي وموارد الأراضي وكذلك الاستثمارات الزراعية المتاحة. إن استخدام النموذج وربطه بالنظام الجاري تطويره سيساعدنا بإنشاء قاعدة بيانات قيّمة حول التجمعات المستهدفة من قبل المشروع، مما يسمح بتطوير إحصاءات وتقارير دقيقة يمكن أن تمكن من تنمية هذه التجمعات. تطمح الهيئة في المستقبل القريب إلى تعميم نموذج ملكية الحيازة الاجتماعية في جميع التجمعات الفلسطينية نظراً لأهمية المعلومات التي يوفرها.

بالإضافة إلى ذلك، قدم المشروع دعماً هائلاً لوحدة نظم المعلومات الجغرافية من خلال تعيين مستشار نظم المعلومات الجغرافية الذي دعم إعادة تعبئة البيانات من نموذج حيازة الملكية الاجتماعية في تنسيق متوافق مع نظام معلومات إدارة تسوية الأراضي، وكذلك مع ضمان أن البيانات الحالية المتاحة من جداول الحقوق هي مصنفة حسب النوع الإجتماعي. وتم تطوير قاعدة بيانات مجانية مفتوحة للجمهور، والتي توفر معلومات حول جميع أعمال تسوية الأراضي (المكتملة، والجارية، والمخطط لها)، مصنفة حسب المحافظة، والتجمع، وسنة الانتهاء من التسوية، والملكية مصنفة حسب النوع الإجتماعي. استكمل المشروع الدعم الفني من خلال تزويد الوحدة بالمعدات اللازمة لضمان عمل الوحدة بكفاءة عالية، وشمل ذلك تطوير وتأثيث الوحدة بالإضافة الى توفير أجهزة الكمبيوتر المحمولة عالية الأداء اللازمة للوحدة. بفضل التمويل السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي من خلال هذا المشروع والدعم المقدم من الحكومة الفلسطينية، فإن وحدة نظم المعلومات الجغرافية تتألف الآن من 15 موظفاً وتتمتع بقدرة وكفاءة أعلى في الأداء.

سارة سليمان مسلم، 54 عاماً، خلة المية، الخليل

©الموئل (2022): سارة مسلم، خلة المية/الخليل

في ظل حرمان الكثير من النساء في فلسطين من حقهن في الميراث، تمكنت السيدة سارة سليمان مسلم (54 عاماً) من خلة المية، جنوب الخليل، من الحصول على حقها في الميراث من خلال الدعم المتوفر من قبل مشروع الموئل.

حصلت سارة وشقيقاتها الخمس على كامل حصصهن في الميراث قبل حوالي عام واحد، حيث قامت واشقاؤها الستة بتقسيم ميراث والدهم بينهم وفقاً للشريعة الإسلامية، بحيث حصل كل منهم على حقه بالأرض والمال.

و تقول سارة: "أشجع كل النساء على الحصول على حقهن الشرعي في الأرض، وألا يقبلن بالتنازل عن حقهن مقابل مبلغ من المال، "المال بروح بس الأرض بتضل". وتضيف سارة أن الأرض تساعد المرأة في الاكتفاء الاقتصادي الذاتي حيث أنها استثمرت ميراثها بمشروع يدر عليها بالدخل، الأمر الذي مكنها من دفع تكاليف تعليم ابنتها في الجامعة، وهي اليوم تقوم بزراعة أرضها والاهتمام بها.

محمود محمد العمور، 60 عاماً، خلة المية، الخليل

©الموئل (2022): محمود العمور، خلة المية/الخليل

الحاج محمود هو مثال رائع في الدفاع عن حقوق النساء في الميراث والأرض والتصرف في ممتلكاتهن. الحاج الستيني الذي يعيش في خلة المية، جنوب الخليل، لديه شقيقان وثلاث شقيقات. قام محمود بالتأكد من حصول شقيقاته على حقهن بالأرض حسب الشريعة الإسلامية، فكل منهن حصلت على نصيبها من الأرض بالإضافة إلى مبلغ مالي مقابل بيع أحد قطع الأرض حيث تم توزيع المال على جميع الأخوة والأخوات.

رغم معارضة أشقاء محمود في بداية الأمر لحصول شقيقاتهن الإناث على حصتهن في الميراث، إلا أنه تمكن من إقناعهم بضرورة توزيع الميراث حسب الشرع. حيث قاموا بتقسيم التركة عام 2010، وتمت عملية تسجيل الأرض في عام 2021، بفضل المشروع الحالي الممول من الاتحاد الأوروبي من خلال هيئة تسوية الأراضي والمياه. يقول محمود: "الحمدلله، جميع شقيقاتي راضيات عن القسمة وأخذن ما هو حق لهن."

لدى الحاج محمود ثمانية أبناء وثمانية بنات وهو يحثهم على ضرورة توزيع الميراث حسب الشرع بعد وفاته، مؤكداً على أن الميراث حق للإناث كما هو حق للذكور، حيث أنه قام بمنح ابنته قطعة من الأرض كجزء من حصتها في الميراث لتتمكن من بناء منزل لها ولعائلتها. يقول الحاج محمود "نصيحتي لكل الرجال، إياك وأن تساوم امرأة بحقها في الأرض، أو تدفعها للتنازل عنه، يجب على كل رجل أن يعطي المرأة حقها في الأرض".

محمد موسى عطية مناصرة، 72 عاما، وادي فوكين، بيت لحم

©الموئل2022: محمد مناصرة، وادي فوكين/بيت لحم

اعتاد محمد على العمل كصحفي قبل أن يتقاعد ويبدأ بالعمل كمزارع في أرضه في وادي فوكين. لديه أربع بنات وابن واحد. عمل محمد على تقسيم ما يمتلكه من أراضي بالتساوي بين أبنائه وبناته، ويقول "أنا أؤمن بالحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة فلا أحد أفضل من الآخر".

وعن ردة فعل المجتمع المحلي حوله، يعلق محمد، أن الكثير من الذكور في المجتمع يريدون الاستحواذ على الأرض وبالتالي احتجوا على فعله بتقسيم أراضيه بالتساوي بحجة انه يفسح المجال للإناث من مجتمعهم بالمطالبة بحقوقهن في الأرض.

ويضيف محمد "للمرأة الحق في الملكية وحرية القرار ولها الحق في التصرف بملكيتها كما تشاء، لا يجب أن تحرم من حقها بالأرض بحجة ألا تخرج أرض العائلة للغريب، هذا كلام فيه ظلم وإجحاف بحق المرأة وهو جزء من الثقافة الذكورية التي يجب أن نتحداها".

ما هي محاكم التسوية؟

محاكم التسوية هي محاكم مختصة في أعمال التسوية ووفقاً لقانون التسوية الأردني رقم 40 لسنة 1952 المعمول به، فإنه نص على أن كل منطقة يتم إعلان التسوية فيها تنشأ فيها محكمة تسوية دورها الأساسي النظر في اعتراضات الناس على جداول الحقوق الناتجة عن أعمال التسوية.

يبلغ عدد محاكم التسوية 14 محكمة موزعة في محافظات الضفة الغربية، حيث تجري أعمال التسوية في حوالي 95 منطقة ولكن نظراً لقلة الإمكانيات التي تحول دون تخصيص قاضي تسوية لكل منطقة، يوجد حالياً 18 قاضي تسوية فقط. حيث أن هناك مناطق فيها قضاة يعملون بشكل جزئي وأخرى يوجد فيها أكثر من قاضي حسب حجم الاعتراضات المقدمة.

ما سبب تأخر البت في قضايا التسوية؟

تعتبر نوعية النزاع على الملكيات والأرض مسألة شائكة وبحاجة الى دراسة عميقة كونها مرتبطة بحقوق وملكيات الناس، وبالتالي قد تستغرق وقتاً أطول من القضايا الأخرى، كما ان هناك عدد هائل من القضايا لدى محاكم التسوية ونقص كبير في عدد القضاة مقارنة بعدد القضايا المقدمة، بالإضافة الى قلة عدد موظفي المحاكم، الأمر الذي يؤدي الى تأجيل البت في الكثير من القضايا، حيث يبلغ عدد الاعتراضات الحالية لدى محاكم التسوية حوالي 32 ألف اعتراض لغاية شهر 2022/6 موزعين على 14 محكمة، حوالي ثلث هذا العدد فقط في محكمتي رام الله والقدس. كما أنه وفقاً للقانون، حتى التغييرات الطفيفة المتعلقة بالأخطاء في تهجئة الأسماء أو أرقام الهويات تتطلب تدخل محاكم التسوية، مما يزيد من أعبائها.

ما هي ابرز الأخطاء الشائعة بين المواطنين التي قد تؤدي الى فقدانهم لحقوقهم في الأرض؟

يتعامل أغلب المواطنين في العرف المعمول به في البلد، فالمواطن يؤمن أنه طالما أن كل الناس يعرفون أن الأرض لهم، فهم ليس بحاجة لأية أوراق لإثبات ذلك، وبالتالي لا يكترث بموضوع تسجيلها في مكتب التسوية. للأسف في الكثير من القرى والبلدات التي تجري فيها أعمال التسوية، نواجه مشكلة عدم إقبال المواطنين على مكاتب التسوية لتقديم الادعاءات بأراضيهم.

أضف الى ذلك أن الكثير من الناس لا يقومون بمتابعة جداول الحقوق عند نشرها، فربما بسبب خلل ما هناك مشكلة تداخل في مساحات أرضهم مع الأراضي المجاورة، وبالتالي بما أنه لم يتم الإنتباه لجدول الحقوق وقد تنتهي المدة القانونية المخصصة للاعتراض على جداول الحقوق، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الحق في الأرض. حيث أن المدة القانونية هي التي تحكم الاجراء الشكلي لقبول الاعتراض من عدمه. أي أنه قبل أن يخوض القاضي في موضوع الاعتراض يجب أن يكون الاعتراض واقع ضمن المدة القانونية للاعتراض والتي تعتمد على موقع المواطن وسنه، وهذه المدة القانونية لمن تجاوزوا 18 عاماً ويسكنون في الضفة الغربية هي ثلاثين يوماً. باختصار، إن عدم وعي المواطنين لأهمية موضوع التسوية والمدد القانونية في موضوع التسوية قد يؤدي الى فقدانهم حقهم في الأرض والتوثيق غير السليم للحقوق في الأرض وغيرها من المشاكل.

©الموئل (2022): محمد عمرو، مدير عام محاكم التسوية، تسوية الاراضي والمياه، رام الله

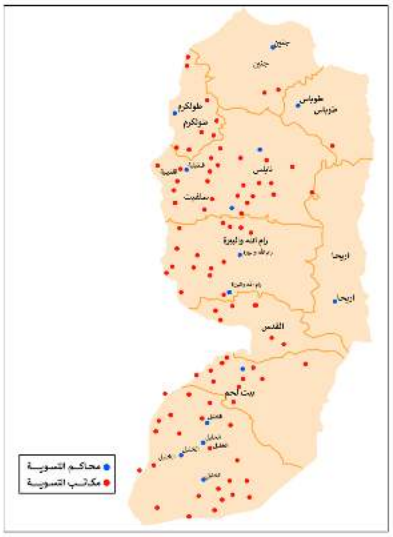

خارطة 1: توزيع مكاتب ومحاكم التسوية عبر الضفة الغربية

- يحق لكل شخص بصفته صاحب حق تصرف أو تملك أومنفعة في الأرض أو المياه أو أية حقوق متعلقة بها، الاعتراض خلال الفترة المحددة إذا:
- غفل ذكر اسمه في جدول الحقوق.
- أدرج حق تصرفه أو تملكه أو منفعته في جدول الحقوق بصورة مغلوطة.
- نسب حق تصرفه، تملكه، أو منفعته بكامله أو جزء منه إلى شخص آخر.
- قدرت قيمة الأرض أو المياه بصورة غير صحيحة.
- مُس حق تصرفه أو تملكه أو منفعته بأي شكل آخر.

المصدر: قانون التسوية الأردني لعام 1952، مادة رقم 12

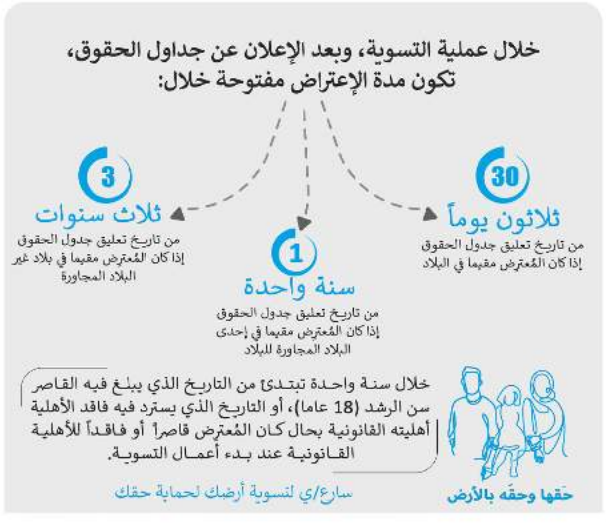

برنامج الموئل
مستقبل حضري أفضل
تم إنتاج هذا المنشور بدعم من الإتحاد الأوروبي. لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُعكس محتويات هذا المنشور لتعكس آراء الإتحاد الأوروبي أو برنامج موئل الأمم المتحدة

المصدر: قانون التسوية الأردني لعام 1952، مادة رقم 16

قصص النساء حول معاناتهم للحصول على حقهم في الأرض

الحاجة أم محمد، تبلغ من العمر 64 عاماً، من الظاهرية جنوب الخليل. اعتادت أم محمد وشقيقاتها الأربع على رعاية الأغنام وفلاحة أرض والدهم وزراعتها، وكن يعتشن وعائلاتهن منها.

بحسرة تحدثنا أم محمد عن الأراضي التي تركها والدها، وتقول أنه كان يمتلك ما يقارب 300 دونم موزعة في العديد من مناطق البلدة مثل سومرة، المزراب، المطيار، أم الخرفان، المدورة، الشويكة، ..الخ، وتوضح الحاجة أم محمد أن بعض هذه الأراضي قد تمت تسويتها والبعض الآخر لم تتم عملية تسويتها بعد.

توفي والد أم محمد عام 1997، ومنذ ذلك الحين احتكر أشقاؤها الخمسة الأرض وحرموها وشقيقاتها منها. منذ 13 عاماً، رفعت أم محمد وأخواتها الأربع دعوى قضائية ضد أشقائهم للحصول على حقهن في ميراث والدهم وحتى اللحظة لم يستطعن تحصيل حقوقهن. وأضافت الحاجة أم محمد: "زوجي مصاب بالخرف، وأنا بحاجة إلى هذه الأرض لزراعة الزيتون؛ أنا أميّة ، وهذه الأرض هي وسيلتي الوحيدة لإعالة أسرتي".

وتمتلك أم محمد نسخة من عقد تسجيل والدها وقد أصدرت جميع أوراق الميراث التي تحتاجها للمطالبة بحقوقها وحقوق أخواتها. وأشارت ام محمد إلى محاولة أشقائها الالتفاف على القانون باستخدام عقود خارجية من أجل حرمانها وأخواتها من حقوقهن بالأرض. تقول أم محمد: "لدى اشقائي وأولادهم الكثير من النفوذ لدرجة أنهم أبلغوني أنهم يستطيعون اختلاق أية وثائق لإثبات ملكيتهم للأرض، وقام ابن اخي بتهديدي بقوله "لو إلك حبة تراب، لن تحصلي عليها".

وتضيف أم محمد أن أشقائها، مستغلين مسألة أن سجلات الأراضي قديمة، قاموا باتباع كل أساليب النصب والتمويه لدرجة أنهم قاموا بتسجيل جزء من الأرض بأسماء اشخاص آخرين حتى لا تستطيع تقديم اعتراض عند نشر جداول الحقوق، وبالتالي تفقد هي وشقيقاتها حقهن بالأرض.

ورغم كل أنواع الضغط التي مارسها اشقاؤها وأبناؤهم ضدها لدفعها للتنازل عن حقها في أرض والدها الا إنها لم تستسلم، قامت أم محمد باستصدار كافة الأوراق الثبوتية اللازمة للحصول على حقها في الميراث وحقوق شقيقاتها الثلاث، فهي وكيلة بالنيابة عنهن كونهن مسنات ويعانين من الكثير من الأمراض، وقامت أم محمد بتقديم ادعاء في مكتب تسوية الظاهرية في الفترة 2019-2020. توفي ثلاثة من أشقاء الحاجة أم محمد وأصبحت الآن في صراع مع أبنائهم للحصول على حقها الشرعي في ميراث والدها. ومع ذلك، من خلال تقديم ادعاء إلى مكتب التسوية، فهي في طريق الحصول على حقها في الأرض، وتدعم الهيئة حالياً مطالبتها من خلال دراسة قانونية لوثائق ملكية الأرض.

لدى أم محمد ستة أولاد وخمس بنات وهي لا تزال ترغب في الحصول على حقها الشرعي في ميراث والدها، وتضيف أنها في حال حصلت على حقها بالأرض فستقوم بزراعتها وفلاحتها لتعتاش منها.

تصور المجتمع لحصول النساء على حقوقهن في الأرض

مها عيسى حمامدة، 41 عاما، الكرمل، جنوب الخليل

"هناك نظرة مجتمعية منتشرة وهي"لا نريد أن نعطي أرضنا للصهر لأنه غريب أو بحجة أن زوجها رح يضحك عليها ويبيع الأرض. أنا أنصح كل امرأة بالمطالبة بحقها في الأرض، فهذا حق شرعي لها كما هو حق لأخيها وعليها أن لا تخشى من المطالبة بحقها خوفاً على علاقتها مع أخيها" إن كان أخوكِ بحبك ولا يريد أن يخسرك، مش لازم يحرمك من حقك".

صابرين أبو عرام، 29 عاما، الكرمل، جنوب الخليل

"تخشى النساء من معاداة أشقائهن لهنَّ في حال المطالبة بحقوقهن في الأرض، فالمرأة لا تريد أن تخسر علاقتها بشقيقها لذلك هي تنتظر أن يعطيها حقها من تلقاء نفسه وإن لم يمنحها فهي لن تطالب بحقها خوفاً من معاداة الأخ ونظرة المجتمع، فالمجتمع لا يرحم و يبدأ بكيل التهم على المرأة لمجرد انها طالبت بحقها يقولون " قاسمت إخوتها!".

عيسى موسى البيراوي، 41 عاما، الكرمل، جنوب الخليل

"للأسف تحرم المرأة من ميراثها في مجتمعنا، الكثير من الذكور يرفضون إعطاء شقيقاتهن ويستحوذون على كل الميراث وقد يعرضون على شقيقاتهن مبلغاً مالياً زهيداً بدلاً من حصصهن بالأرض، ويرضوهن بالقليل أو يقوم الأخ بإعطاء شقيقته أرض في منطقة نائية ويستحوذ لنفسه على الأراضي ذات القيمة الأعلى كالتي تقع على الشارع الرئيسي، فكثيراً ما نسمع عبارة "أختي متزوجة، أروح أعطيها أرض لولادها الغرب، أولاد الناس الغرب يجوا يوخدوا محلي!".

مجدي العدرة، رئيس بلدية تجمع خلة المية

"تواجه النساء في مناطق "ج" تحديداً عراقيل إضافية بالإضافة إلى العراقيل المجتمعية التي تحول دون حصولها على حقوقها في الأرض، ولكن ساهم مشروع "دعم الحق في التخطيط والأرض في المنطقة ج"، في تعزيز حصول النساء على حقوقهن في الأرض وذلك من خلال جلسات التوعية للرجال والنساء على حد سواء بحقوقهم/ن في الأرض، بالإضافة إلى مشاركة النساء في لجان المعرفين."

عيسى أبو الدبس-مشرف مكاتب التسوية في محافظة الخليل

"تكمن أهمية المشروع في تركيزه على الفئات الأقل حظاً في المجتمع كالنساء والأطفال بضرورة دعمهم في الحصول على حقوقهم في الأرض. ساعد مشروع التسوية عدد كبير من النساء في الحصول على حقوقهن في الأرض عن طريق الميراث. حيث أنه في العادة تحرم النساء من حقوقهن في الأرض وتضطر للسكوت عن ذلك لعدم قدرتها على تحمل الأعباء المادية للمطالبة بذلك، لكن المشروع يغطي تكاليف المسح، على المرأة أن تتوجه فقط لمكتب التسوية للمطالبة بحقوقها في الأرض، لتحصل على حقها كاملاً حسب حجة حصر الإرث."

امير رمضان الكعابنة، 35 سنة، النجادة، جنوب شرق الخليل

"مع قدوم مشروع التسوية، كانت أغلب الناس معارضة لموضوع تسوية الأراضي، ولكن تدريجياً نجح المشروع في تغيير وجهة نظر الكثيرين بأهمية تسجيل الأراضي في حفظ حق كل شخص في أرضه. للأسف، تتعرض النساء في المنطقة للكثير من الظلم بحرمانهن من حقوقهن في الميراث والارض. رسالتي للنساء أن تقمن بالمطالبة بحقوقهن الشرعية بكل قوة ودون خجل، فهذا حق لهن مكفول بالشرع، ورسالتي للرجال أن يعطوا النساء حقوقهن وألا يحرموا شقيقاتهم أو بناتهم.

عمار محمد شريتح، 45 عام، النجادة، جنوب شرق الخليل

"ساهم مشروع التسوية في أن يأخذ كل شخص حقه الشرعي وفق الأصول، وساهمت التسوية في حل الكثير من المشاكل والخلافات على الأرض، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسجيل الاراضي بأسماء أصحابها والاستثمار فيها."

آمنة ياسر العدرة، 46 عاما ، التوانة، جنوب الخليل

"رغم أهمية مشروع التسوية في توعية النساء بضرورة مطالبتهن بحقوقهن في الأرض من خلال مكتب التسوية وزيادة وعي النساء بإجراءات التسوية وكيفية الاعتراض، إلا أن الثقافة المجتمعية السائدة لا زالت هي العائق أمام حصول المرأة على حقها في الأرض. للأسف هناك عقلية مجتمعية ترفض انتقال ملكية الأرض "للغريب" في إشارة لزوج الأخت، ولا زالت تحرم النساء من حقوقهن في الأرض ولا زالت المرأة تخجل أو تخشى من المطالبة بحقها من أشقائها".

لمزيد من المعلومات حول المشروع، يمكنكم التواصل مع الموئل أو هيئة تسوية الأراضي والمياه على: unhabitat-palestine@un.org او info@lwsc.ps.

فيديو توثيقي حول الحق في الأرض:

فيديو توضيحي حول اجراءات التسوية:

دليل حول اجرائات حصر الإرث وتسوية الأراضي:

تم إصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. إن محتويات هذه النشرة لا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي أو الموئل.